

Distr.: General
23 April 2020
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون

البند 148 من جدول الأعمال

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

أداء ميزانية قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، للفترة
من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019 وميزانيتها المقترحة
للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

اعتمادات الفترة 2019/2018	82 448 900 دولار
نفقات الفترة 2019/2018	82 078 800 دولار
الرصيد الحر للفترة 2019/2018	370 100 دولار
اعتمادات الفترة 2020/2019	63 381 400 دولار
النفقات المتوقعة للفترة 2020/2019	63 301 300 دولار ⁽¹⁾
نقص الإنفاق المتوقع للفترة 2020/2019	80 100 دولار ⁽¹⁾
المقترح المقدم من الأمين العام للفترة 2021/2020	62 852 300 دولار
التعديل الذي أوصت به اللجنة الاستشارية للفترة 2021/2020	(214 100) دولار
توصية اللجنة الاستشارية للفترة 2021/2020	62 638 200 دولار

(أ) التقديرات في 29 شباط/فبراير 2020.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في 8 أيار/مايو 2020.



الرجاء إعادة استعمال الورق

080520 080520 20-05972 (A)



أولا - مقدمة

1 - اجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في تمويل قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا (انظر A/74/620 و A/74/730)، بممثلي الأمين العام الذين قدموا معلومات وإيضاحات إضافية، واختتموها بردود خطية وردت في 9 نيسان/أبريل 2020. وترد تعليقات وتوصيات اللجنة بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام في تقريرها (A/74/737)، والتعليقات والتوصيات المتعلقة بنتائج وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019، في تقريرها ذي الصلة (A/74/806).

ثانيا - تقرير أداء الميزانية للفترة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019

2 - وافقت الجمعية العامة، بموجب قرارها 287/72، على تقديرات التكاليف البالغ إجماليها 82 448 900 دولار (صافيها 75 838 500 دولار) للإتفاق على قاعدة اللوجستيات للفترة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019. وبلغ مجموع النفقات لهذه الفترة مبلغا إجماليه 82 078 800 دولار (صافيه 75 865 400 دولار)، ويمثل ذلك معدل تنفيذ للميزانية قدره 99,6 في المائة. ويمثل الرصيد الحر الناتج عن ذلك وقدره 370 100 دولار، بالقيمة الإجمالية، 0,4 في المائة من الموارد المعتمدة، ويعكس مجموع آثار انخفاض النفقات الفعلية عن النفقات المدرجة في الميزانية تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين (3 526 300 دولار أو 8,1 في المائة) وزيادة النفقات الفعلية عن النفقات المدرجة في الميزانية تحت بند التكاليف التشغيلية (3 156 200 دولار أو 8,2 في المائة). ويرد تحليل مفصل للفروق في الفرع الرابع من تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية القاعدة في الفترة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019 (A/74/620).

3 - وترد في الفقرة 55 من تقرير الأداء معلومات موجزة عن إعادة توزيع الموارد بين المجموعات. وأشير فيها إلى إعادة توزيع مبلغ إجمالي قدره 3 291 500 دولار من المجموعة الثانية (الموظفون المدنيون) إلى المجموعة الثالثة (التكاليف التشغيلية) لتغطية الزيادة في الاحتياجات التي تعزى أساسا إلى استبدال معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القديمة، وأعمال التصليح والصيانة غير المتوقعة للمباني في قاعدة اللوجستيات، واستبدال نظام التدفئة والتهوية وتكييف الهواء، وتسوية المطالبات غير المسددة المستحقة لأفراد كانوا متعاقدين سابقا مع قاعدة اللوجستيات. ويشير التقرير كذلك إلى أن إمكانية إجراء عمليات النقل من المجموعة الثانية، الموظفون المدنيون، أُتِّبِحَت بسبب انخفاض الاحتياجات من الموظفين الدوليين، لأسباب شملت ما يلي: (أ) ارتفاع معدل الشغور الفعلي البالغ 21,2 في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية البالغ 16,7 في المائة؛ (ب) ارتفاع قيمة دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو، الذي أسهم في تخفيض مضاعف تسوية مقر العمل من 35,6 في المائة المطبق في الميزانية المقترحة للفترة 2019/2018 (A/73/774، الفقرة 136) إلى 25,1 في المائة في حزيران/يونيه 2019.

ثالثا - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

4 - بخصوص النفقات الحالية والمتوقعة للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه، في 29 شباط/فبراير 2020، بلغت النفقات ما إجماليه 44 752 500 دولار، وأنه في نهاية الفترة المالية الحالية، سيصل مجموع النفقات المقدرة إلى

300 301 63 دولار، ليبقى رصيد حر متوقع بقيمة 80 100 دولار مع توفُّع أن يكون معدَّل استخدام الميزانية 99,9 في المائة.

رابعاً - الميزانية المقترحة للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021

ألف - الولاية والنتائج المقررة

5 - بدأت قاعدة اللوجستيات في برينديزي العمل منذ أواخر عام 1994 عندما وقَّع الأمين العام وحكومة إيطاليا مذكرة تفاهم تنظم استخدام الأمم المتحدة للممتلكات والمرافق في برينديزي، ورحبت الجمعية العامة بإنشاء القاعدة في قرارها 233/49. وتم التوقيع على إضافات على مذكرة التفاهم في السنوات 2001 و 2008 و 2011. ووافقت الجمعية العامة بموجب مقررها 557/58 وقرارها 231/62 على نقل مبان إضافية ومساحات مفتوحة كانت حكومة إيطاليا قد تعهدت بتقديمها. واعتمدت الجمعية العامة مفهوم مخزون النشر الاستراتيجي في قرارها 292/56 في عام 2002. وفي وقت لاحق، وقَّع الأمين العام وحكومة إسبانيا في عام 2009 مذكرة تفاهم تنظم استخدام الأمم المتحدة لمبانٍ في فالنسيا. ويرد موجز لافتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة للفترة 2021/2020 في قاعدة اللوجستيات في الفرع الأول - باء من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة لقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات للفترة 2021/2020 (A/74/730).

6 - وأيدت الجمعية العامة، في قرارها 310/73، توصية اللجنة الاستشارية بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريراً شاملاً مستقلاً عن مفهوم العمليات المنقح الخاص بمخزون النشر الاستراتيجي، استناداً إلى تحليل مستفيض ومفصّل بشأن جميع الجوانب المتعلقة بإدارة مخزون النشر الاستراتيجي، بما في ذلك الآثار المالية وأوجه التحسّن في الفعالية والكفاءة، إلى جانب المسائل المتعلقة بالموافق. ويشير تقرير الأمين العام إلى أن التقرير المطلوب سيقدم إلى الجمعية العامة لتتظر فيه في الجزء الثاني المستأنف من دورتها الخامسة والسبعين.

باء - الاحتياجات من الموارد

1 - الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	النفقات			المخصصات	تقديرات التكاليف	الفرق
الفئة	(2019/2018)	(2020/2019)	(2020/2019)	المبلغ	النسبة المئوية	
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	-	-	-	-	-	-
الموظفون المدنيون	40 263,7	40 104,6	41 388,5	1 283,9	3,2	
التكاليف التشغيلية	41 815,1	23 276,8	21 463,8	(1 813,0)	(7,8)	
إجمالي الاحتياجات	82 078,8	63 381,4	62 852,3	(529,1)	(0,8)	
الإيرادات المتأتمية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	6 213,4	6 236,8	6 145,5	(91,3)	(1,5)	
صافي الاحتياجات	75 865,4	57 144,6	56 706,8	(437,8)	(0,8)	
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-	-	-	-	-
مجموع الاحتياجات	82 078,8	63 381,4	62 852,3	(529,1)	(0,8)	

ملاحظة: ترد معلومات مفصلة عن الموارد المالية المقترحة وتحليل للفرق في الفرعين الثاني والثالث من الميزانية المقترحة.

2 - الموظفون المدنيون

الفئة	الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019	الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020	الفرق
الموظفون الدوليون	138	139	1
الموظفون الوطنيون ^(أ)	306	306	-
الوظائف المؤقتة ^(ب)	2	2	-

(أ) الموظفون المدنيون من فئة الخدمات العامة.

(ب) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

7 - وتصل الموارد المقترحة للموظفين المدنيين للفترة 2021/2020 إلى 41 388 500 دولار، وتعكس زيادة قدرها 1 283 900 دولار أو 3,2 في المائة مقارنة بمخصصات الفترة 2020/2019. وتشير وثيقة الميزانية إلى أن الزيادة تعزى في المقام الأول إلى زيادة الاحتياجات المتصلة بالموظفين الدوليين (1 081 200 دولار أو 5,5 في المائة) بسبب اعتزام نشر 139 موظفا دوليا مقابل 138 موظفا في الفترة الحالية، فضلا عن ارتفاع التكاليف العامة للموظفين بسبب زيادة النفقات المتعلقة بمنح التعليم والندب والاستقرار في مركز العمل (A/74/730، الفقرة 121).

التوصيات المتعلقة بالوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة

8 - يقترح إنشاء ما مجموعه 447 وظيفة ثابتة ومؤقتة للفترة 2021/2020 مقارنة بـ 446 وظيفة في الفترة الحالية، ويعكس هذا الرقم إنشاء وظيفة واحدة، وتحويل وظيفة واحدة، وإعادة تصنيف وظيفتين. ويتألف ملاك الموظفين المقترح من 139 موظفا دوليا و 306 موظفين وطنيين ووظيفتين من وظائف المساعدة المؤقتة.

إنشاء الوظائف

9 - يُقترح إنشاء وظيفة مساعد هندسي (وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة) في وحدة الدعم البيئي التقني التابعة لدائرة سلسلة الإمداد بهدف تعزيز الدعم المقدم لتعزيز ركيزة المياه والصرف الصحي (انظر A/74/730، الفقرة 102). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن قدرة الوحدة تشمل حاليا ست وظائف ثابتة ومؤقتة (1 ف-4، و 3 ف-3، ووظيفتان وطنيتان من فئة الخدمات العامة). وترى اللجنة الاستشارية أن مهام وظيفة المساعد الهندسي المقترحة يمكن الاضطلاع بها باستخدام القدرات الداخلية المتاحة لوحدة الدعم البيئي التقني، ولذلك فإنها توصي بعدم إنشاء الوظيفة.

تحويل الوظائف

10 - يُقترح تحويل وظيفة مساعد لشؤون إدارة الممتلكات (وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة، برتبة خ ع-7) إلى وظيفة موظف لإدارة الممتلكات (ف-3) في خلية إدارة الممتلكات التابعة للدائرة المركزية (المرجع نفسه، الفقرتان 94 و 95). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن طلب إعادة تصنيف الوظيفة المقترحة من الرتبة خ ع-7 (الشاغرة حاليا) إلى الرتبة ف-3 لم يُقدّم بعد للتصنيف، ريثما تتخذ الجمعية العامة قرارا بذلك. وترى اللجنة الاستشارية أن تصنيف التغيير المقترح في ملاك الموظفين بوصفه

عملية تحويل لا يتسق مع التعاريف الواردة في المرفق الأول - باء من وثيقة الميزانية، وأن من الأنسب عرضه بوصفه مقترحاً لإلغاء وظيفة مساعد لشؤون إدارة الممتلكات (خ ع-7) ومقترحاً لإنشاء وظيفة موظف لإدارة الممتلكات (ف-3). وبناء على ذلك، توصي اللجنة بعدم الموافقة على مقترح التحويل.

إعادة تصنيف الوظائف

11 - يُقترح إعادة تصنيف وظيفة مساعد إداري (خ ع-6) لتصبح وظيفة مساعد أقدم لشؤون الاتصال (خ ع-7) في مكتب رئيس دائرة تكنولوجيات الجغرافيا المكانية والمعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية الذي يعمل بصفة رئيس شؤون المباني في فالنسيا (المرجع نفسه، الفقرات 108-110). واللجنة الاستشارية غير مقتنعة بالحاجة إلى إعادة تصنيف مهام وظيفة مساعد أقدم لشؤون الاتصال المقترحة (خ ع-7) في مكتب رئيس دائرة تكنولوجيات الجغرافيا المكانية والمعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية. واللجنة على ثقة من أن الأمين العام سيقدم مزيداً من المعلومات عن اقتراحه إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير.

معدلات الشغور والوظائف الشاغرة

معدلات الشغور (بالنسبة المئوية)

الفئة	المعدل الفعلي في الميزانية الفترية من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 29 شباط/فبراير 2020	متوسط معدل الشغور الفعلي في المعدل الفعلي في الميزانية الفترية من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 29 شباط/فبراير 2020	معدل الشغور الفعلي في المعدل المتوقع للفترية 2021/2020	معدل الشغور الفعلي في المعدل المتوقع للفترية 2020
الموظفون المدنيون				
الوظائف الدولية	21,2	17,0	16,0	17,4
الوظائف الوطنية	6,3	6,0	5,4	5,6
الوظائف المؤقتة ^(أ)				
الوظائف الدولية	14,3	15,0	37,5	0,0
الوظائف الوطنية ^(ب)	-	-	-	-

(أ) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

(ب) لا تُقترح أي وظائف وطنية من فئة المساعدة المؤقتة العامة في الفترة 2021/2020.

12 - يبين الجدول الوارد أعلاه أن معدل الشغور البالغ 5,0 في المائة المقترح للوظائف الوطنية في الفترة 2021/2020 أدنى من متوسط معدل الشغور الفعلي للفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 29 شباط/فبراير 2020 (5,4 في المائة) ومعدل الشغور الفعلي في 29 شباط/فبراير 2020 (5,6 في المائة). وتؤكد اللجنة الاستشارية مجدداً رأيها في هذا الصدد ومفاده أن معدلات الشغور المقترحة ينبغي أن تستند قدر الإمكان إلى المعدلات الفعلية. وفي الحالات التي تختلف فيها المعدلات المقترحة عن المعدلات الفعلية، ينبغي أن يُقدّم تبرير واضح وبصورة منهجية في الميزانية المقترحة والوثائق ذات الصلة (انظر أيضاً A/73/755/Add.1، الفقرة 29).

13 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مجموع عدد الوظائف الشاغرة في قاعدة اللوجستيات في 29 شباط/فبراير 2020 كان 41 وظيفة. وتذكر اللجنة الاستشارية بطلب الجمعية العامة الذي يرد باستمرار في قراراتها بشأن ميزانيات عمليات حفظ السلام بأن يكفل الأمين العام شغل الوظائف الشاغرة على وجه السرعة (A/71/836، الفقرة 108).

14 - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بوجود وظيفة كهربائي (وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة) في قسم دعم المجمع ظلت شاغرة لأكثر من سنتين. وتوصي اللجنة الاستشارية بإلغاء الوظيفة المذكورة أعلاه التي ظلت شاغرة منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2017 التي هي حاليا في مرحلة أولية من الاستقدام.

15 - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها الواردة في الفقرات 9 و 10 و 14 أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالموظفين المدنيين. وينبغي تبعا لذلك تعديل أي تكاليف تشغيلية ذات صلة بهذا البند.

3 - التكاليف التشغيلية

(بدولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المخصصات 2020/2019	المبالغ المقترحة 2021/2020	الفرق
التكاليف التشغيلية	23 276 800	21 463 800	(1 813 000)

16 - يعكس الانخفاض المقترح البالغ 1 813 000 دولار، أو 7,8 في المائة، في التكاليف التشغيلية في الفترة 2021/2020 في المقام الأول انخفاض الاحتياجات تحت بند تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (2 223 900 دولار)، يقابله جزئيا ارتفاع في الاحتياجات تحت بند المرافق والهياكل الأساسية (400 900 دولار).

17 - وزوّدت اللجنة الاستشارية بمعلومات تكميلية تبين التفاصيل بحسب أوجه الإنفاق على ما يلي: (أ) الموارد المعتمدة للفترتين 2019/2018 و 2020/2019؛ و (ب) النفقات الفعلية للفترة 2018/2019؛ و (ج) النفقات الفعلية في 29 شباط/فبراير 2020، والاحتياجات المقدرة للفترة 2020/2019؛ (د) الموارد المقترحة للفترة 2021/2020. وبالنسبة لعدد من أوجه الإنفاق، تبين المعلومات المقدمة أن على الرغم من النقص الكبير في الإنفاق المسجل في الفترة 2018/2019 والأشهر الثمانية الأولى من الفترة 2020/2019 (من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 29 شباط/فبراير 2020)، لا تزال الموارد المطلوبة للفترة 2021/2020 تُقترح تقريبا في نفس المستويات المعتمدة للفترات السابقة، أو في بعض الحالات، بمستويات أعلى من ذي قبل. وبالنظر إلى نمط الإنفاق في الفترة الحالية و/أو فترة الأداء، فإن اللجنة الاستشارية غير مقتنعة بالحجج المقدمة لتبرير المستوى المقترح للموارد المطلوبة في البنود التالية:

(أ) الخبراء الاستشاريون

في 29 شباط/فبراير 2020، وصل مجموع نفقات الخبراء الاستشاريين في الفترة 2020/2019 إلى 100 700 دولار مقابل اعتماد قدره 347 200 دولار. ومع مراعاة الحاجة إلى استخدام القدرات الداخلية، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض الاعتماد المقترح البالغ 261 600 دولار لتكاليف الخبراء الاستشاريين في الفترة 2021/2020 بنسبة 5 في المائة، أو 13 000 دولار.

(ب) رسوم ولوازم وخدمات التدريب

في 29 شباط/فبراير 2020، وصل مجموع نفقات رسوم ولوازم وخدمات التدريب (تحت فئة اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى) في الفترة 2020/2019 إلى 154 500 دولار مقابل اعتماد قدره 387 700 دولار. وفيما يخص الاعتماد المقترح لرسوم ولوازم وخدمات التدريب، الذي اقتُرح زيادته بمقدار 11 000 دولار (2,8 في المائة) ليصل إلى 398 700 دولار في الفترة 2021/2020، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيضه بنسبة 5 في المائة، أي بمقدار 935 19 دولاراً.

(ج) تكاليف الشحن الأخرى والتكاليف ذات الصلة

في 29 شباط/فبراير 2020، وصل مجموع نفقات تكاليف الشحن الأخرى والتكاليف ذات الصلة (تحت فئة اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى) في الفترة 2020/2019 إلى 35 600 دولار مقابل اعتماد قدره 219 200 دولار. ووصلت النفقات الفعلية في الفترة 2019/2018 إلى 148 800 دولار مقابل اعتماد قدره 276 500 دولار. وتوصي اللجنة الاستشارية بتخفيض الاعتماد المقترح البالغ 215 700 دولار لتغطية تكاليف الشحن الأخرى والتكاليف ذات الصلة في الفترة 2021/2020 بنسبة 5 في المائة أو 10 800 دولار.

السفر في مهام رسمية

18 - تصل الموارد المقترحة للسفر في مهام رسمية في الفترة 2021/2020 إلى 691 000 دولار، وتمثل زيادة قدرها 37 700 دولار مقارنة بالموارد المعتمدة البالغة 653 300 دولار في الفترة 2020/2019. وتوصي اللجنة الاستشارية بتخفيض الاعتماد المطلوب للسفر في مهام رسمية بنسبة 10 في المائة أو 69 100 دولار.

تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

19 - تصل الموارد المقترحة لمعدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للفترة 2021/2020 إلى 3 110 800 دولار، وتعكس انخفاضاً قدره 164 300 دولار مقارنة بالاعتماد البالغ 3 275 100 دولار للفترة 2020/2019. وتشير وثيقة الميزانية إلى أن أكثر من 58 في المائة من أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد تجاوزت عمرها الإنتاجي بحلول 30 حزيران/يونيه 2019، وأن من المتوقع حدوث زيادة بنسبة 62 في المائة تقريباً بحلول 30 حزيران/يونيه 2020. وتشير وثيقة الميزانية أيضاً إلى أن دائرة تكنولوجيا المعلومات والمكانية والاتصالات السلكية واللاسلكية تعطي الأولوية لاستبدال أصولها من خلال منهجية منظمة لتقييم المخاطر، تركز على استبدال الأصول التي يمكن أن تؤدي إلى أشد المخاطر على تقديم الخدمات، وأن برنامج استبدال الأصول سيستمر في الفترة 2021/2020 على نفس الأساس.

20 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن من بين مجموع الأصول البالغ عددها 5 323، تجاوز 3 094 منها عمرها الإنتاجي (58,1 في المائة من الأصول المحتفظ بها) وأنها استهلكت بالكامل. وزودت اللجنة أيضاً بمزيد من المعلومات عن الأصول المستهلكة البالغ عددها 3 094، بما في ذلك نوع الأصول وعددها بحسب سنة الاقتناء، فضلاً عن موجز تقرير تقييم المخاطر المتصلة بأصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2020 الذي يحدد كمياً الأثر الذي يمكن أن ينجم عن تعطل الأصول أو توقفها

عن العمل. وتبين المعلومات المقدمة أن الأصول الـ 3 094 التي تجاوزت عمرها الانتاجي تشمل عددا من الأصناف التي تم اقتناؤها مؤخرا، وبعضها في السنة الحالية، مثل شراء أجهزة تخزين بيانات وسائط التواصل في عام 2020، وحواسيب مكتبية في عام 2019، وأجهزة خدمة الشبكات في عام 2018. وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي تزويد الجمعية العامة بمزيد من المعلومات عن اقتناء معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبرنامج استبدال الأصول، بما في ذلك استبدال المعدات التي تم اقتناؤها حديثا.

21 - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها الواردة في الفقرات 15 و 17 و 18 أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن التكاليف التشغيلية.

خامسا - مسائل أخرى

نموذج قابلية التوسع

22 - ترد معلومات عن نموذج قابلية التوسع في الفقرات من 49 إلى 59 من وثيقة الميزانية. ويشار فيها إلى أن قاعدة اللوجستيات قد نحتت نموذج قابلية التوسع الحالي وفقا لتوصية اللجنة الاستشارية⁽¹⁾ التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها 310/73 (انظر A/73/755/Add.9، الفقرة 19). وتشير الوثيقة كذلك، في جملة أمور، إلى ما يلي: (أ) أن نموذج قابلية التوسع، المعتمد في قاعدة اللوجستيات في برينديزي، يركز في المقام الأول على الخدمات التي تقدمها القاعدة إلى العملاء المشمولين بولايتها عن طريق دائرة تكنولوجيا الجغرافيا المكانية والمعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية، ودائرة سلسلة الإمداد؛ (ب) إن معاملا قابلية التوسع في الدائرة المركزية لخدمات دعم قاعدة اللوجستيات يتوقف كليا على الدعم الإداري الذي يحتاج إليه مكتب مدير دائرة تكنولوجيا الجغرافيا المكانية والمعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية، ودائرة سلسلة الإمداد، والوحدات المستضافة في قاعدة اللوجستيات؛ (ج) يأخذ نموذج قابلية التوسع المنقح في الاعتبار آثار الإصلاح الإداري وتعزيز الدعم المقدم من إدارة الدعم العملياتي إلى كيانات الأمانة العامة؛ (د) وسعت قاعدة اللوجستيات نطاق الخدمات التي تقدمها لتشمل التكنولوجيا، وخدمات سلسلة الإمداد، والدعم البيئي التقني، ودعم البعثات عن بعد، بما في ذلك استخدام تكنولوجيا الواقع المعزز؛ (هـ) أن قاعدة اللوجستيات، بوصفها الذراع التشغيلي لإدارة الدعم العملياتي، مستمرة بصفة عامة في التطور بوصفها الجهة الرئيسية المسؤولة عن تقديم الخدمات للأمانة العامة في مجالات التكنولوجيا والبيئة وسلسلة الإمداد والهندسة (انظر أيضا الفقرة 27 أدناه).

23 - وترى اللجنة الاستشارية أن هناك حاجة إلى مواصلة تنقيح الصلة بين عوامل عبء العمل والاحتياجات بمكافئ الدوام الكامل، فضلا عن كفاءة الاتساق في تطبيق نموذج قابلية التوسع لتقدير

(1) انظر A/73/755/Add.9 الفقرة 19: في تقدير اللجنة الاستشارية، تحتاج بارامترات نموذج قابلية التوسع إلى تنقيح لكي تُظهر بمزيد من الوضوح العلاقة بين عبء العمل والاحتياجات المقبسة بمكافئ الدوام الكامل، وينبغي تقديم هذه المعلومات في التقارير المقبلة كي يتسنى فهم الطريقة التي يجري بها تطبيق نموذج قابلية التوسع. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة إلى كفاءة اتباع نهج متسق في تطبيق نموذج قابلية التوسع لتقدير الاحتياجات من الموارد، وبخاصة ملاكات الموظفين، وكذلك الاحتياجات المتعلقة بفرادى الخبراء الاستشاريين وبالخدمات الاستشارية. وتوصي اللجنة الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام أن يقدم مبررات كاملة للتغييرات المقترحة في ملاكات الموظفين وأعداد الموظفين التعاقديين في تقاريره المقبلة، وذلك استناداً إلى مجموعة من الأسس منها بارامترات نموذج قابلية التوسع، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالتغيرات في نطاق الأنشطة ومستوى عبء العمل.

الاحتياجات من الموارد. وتشجع اللجنة قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات على تطبيق الدروس المستفادة من سائر مقدمي الخدمات ومراكز الخدمات الأخرى في الأمم المتحدة.

الخدمات المقدمة إلى الكيانات الأخرى واسترداد التكاليف

24 - ترد في الفقرات من 64 إلى 67 والجدولين 3 و 4 من وثيقة الميزانية معلومات عن الخدمات المقدمة إلى كيانات أخرى وتحليل لتقديرات استرداد التكاليف للفترة 2021/2020. ويشار إلى أن قاعدة اللوجستيات ستحافظ على اتفاقات مستوى الخدمات مع 20 كيانا، يتعلق معظمها بخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمة المركبات، وتدر إيرادات تقدر بنحو 9,3 ملايين دولار للفترة 2021/2020 مقارنة بمبلغ 7.8 ملايين دولار في الفترة 2020/2019. ويشار كذلك إلى عدم استرداد تكاليف من الكيانات أو المتعاقدين الذين يعملون على تنفيذ مشاريع لصالح بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيث تغطي تكاليف المتعاقدين عن طريق الميزانيات المقترحة لفرادى بعثات حفظ السلام. ويقدم الجدول 3 من وثيقة الميزانية تفاصيل عن الخدمات المقدمة إلى كل كيان والتكاليف الإجمالية لكل كيان. وتشير وثيقة الميزانية كذلك إلى أن الإيرادات المتأتية من صندوق التكاليف المستردة ستستخدم من قبل قاعدة اللوجستيات لتأمين موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومرافقها وهياكلها الأساسية المطلوبة لتوفير الخدمات للعملاء بموجب الاتفاقات القائمة عن مستوى الخدمات. ويلخص الجدول 4 النفقات المقررة حسب الفئة، بما في ذلك توزيع النفقات في إطار فئة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الإيرادات المتأتية من استرداد التكاليف تسجل بشكل منفصل في صندوق استرداد تكاليف حفظ السلام، مما يتيح مزيدا من الشفافية وتمييز الإيرادات المتأتية من استرداد التكاليف عن الموارد المخصصة للأنشطة التي صدر بها تكليف.

25 - وفيما يتعلق بالمقاولين والأفراد الذين يشغلون مرافق في برينديزي وفالنسيا (المرجع نفسه، الفقرات 60-63)، تشير وثيقة الميزانية إلى أن نحو 546 موظفا من موظفي الدعم المتفرغين بدوام كامل من كيانات أخرى سيشغلون مباني قاعدة اللوجستيات في الفترة 2021/2020، لأداء مهام يتصل معظمها بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. ويشار كذلك إلى أن إطار استرداد التكاليف يتيح استرداد التكاليف المرتبطة باستخدام مرافق قاعدة اللوجستيات من قبل موظفي الدعم غير التابعين لها الذين يقدمون الدعم إلى كيانات لا تعمل في مجال حفظ السلام وقّعت اتفاقات بشأن مستوى الخدمات مع إدارة الدعم العملياتي. ولكن لا تُسترد التكاليف المرتبطة بموظفي الكيانات غير التابعة لقاعدة اللوجستيات، بمن فيهم موظفو مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة الذين يعملون على مشاريع تابعة لإدارة الدعم العملياتي والبعثات الميدانية، وفقا لأحكام ترتيبات تعاقدية.

26 - وترى اللجنة الاستشارية أن من الضروري تزويد الجمعية العامة بمعلومات شاملة وأكثر شفافية عن الخدمات المقدمة إلى مختلف الكيانات، والموارد اللازمة لتقديم تلك الخدمات، ومختلف ترتيبات التمويل/استرداد التكاليف، فضلا عن تسجيل الإيرادات والنفقات ذات الصلة بها.

27 - وتشير وثيقة الميزانية إلى وجود فرص متاحة لقاعدة اللوجستيات، بوصفها جزءا من إدارة الدعم العملياتي، لتوسيع نطاق تقديم خدمات مخزون النشر الاستراتيجي لكيانات غير عاملة في مجال حفظ السلام (المرجع نفسه، الفقرات 29-32). ويشار كذلك إلى أن مع إنشاء الهيكل العالمي الجديد اعتبارا من كانون الثاني/يناير 2019، يجري توسيع نطاق الدعم الذي تقدمه قاعدة اللوجستيات بحيث يتجاوز بعثات

حفظ السلام التقليدية ليشمل البعثات السياسية الخاصة، واللجان الإقليمية، والمكاتب الموجودة خارج المقر، ومكاتب المنسقين المقيمين، تمشيا مع ولاية إدارة الدعم العملياتي لدعم طائفة واسعة من الكيانات التابعة للأمانة العامة والكيانات غير التابعة للأمانة العامة (المرجع نفسه، الفقرتان 58 و 59). وتشدد اللجنة الاستشارية على ضرورة الحصول على موافقة مسبقة لتوسيع وتمويل الخدمات التي تقدمها قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات إلى العملاء/الكيانات غير العاملة في مجال حفظ السلام، وتثق في أن الجمعية العامة ستقدم مزيدا من التوجيه بشأن هذه المسألة.

الوحدات المستضافة

28 - على النحو المذكور في وثيقة الميزانية، ستواصل قاعدة للوجستيات استضافة ودعم وحدات مستضافة، من بينها القدرات الشرطة الدائمة والهيئة الدائمة للعدالة والسجون التابعة لإدارة عمليات السلام، ومركز العمليات الجوية الاستراتيجية ووحدة هيئات الاستعراض المركزية الميدانية التابعين لإدارة الدعم العملياتي. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تقرير الأداء ووثيقة الميزانية يقدمان تفاصيل عن الاحتياجات من الوظائف للوحدات المستضافة، فضلا عن لمحة عامة عن أنشطة الوحدات المستضافة وأطرها القائمة على النتائج، بما في ذلك قائمة بالنواتج. وتوصي اللجنة الاستشارية، حرصا على الوضوح والشفافية، بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج في تقاريره المقبلة عن قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات موجزا للاحتياجات من الموارد والنفقات لكل وحدة من الوحدات المستضافة في قاعدة للوجستيات.

معلومات مفصلة بحسب الموقع

29 - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن معلومات مفصلة بحسب الموقع - برينديزي وفالنسيا - عن دائرة تكنولوجيا الجغرافيا المكانية والمعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية قد وردت في وثيقة الميزانية فيما يتصل بالاحتياجات المقترحة من الموارد للفترة 2021/2020 (الجدول 5) والموارد البشرية المقترحة (الجدول 9)، وكذلك في الهيكل التنظيمي لقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات (المرفق الثاني). ويعرض تقرير الأداء توزيع النفقات بحسب الموقع في الفترة 2019/2018 (الجدول 1). وترحب اللجنة الاستشارية بالمعلومات المقدمة عن الموارد البشرية، ومع ذلك فإنها ترى أن عرض معلومات مفصلة بحسب الموقع في الجداول المتبقية المتصلة بالموارد المالية يمكن أن يعزز الشفافية ويبسر النظر في ميزانية قاعدة اللوجستيات وتقارير أدائها. وبناء على ذلك، توصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج في التقارير المقبلة معلومات مفصلة في جميع الجداول عن الموارد المالية لقاعدة اللوجستيات في كل من برينديزي وفالنسيا.

تسوية المطالبات

30 - يشير تقرير الأداء إلى أن الزيادة في الاحتياجات تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى في الفترة 2019/2018 (293 600 دولار أو 26,3 في المائة) تعزى أساسا إلى تسوية مطالبات المتعاقدين الأفراد. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بوجود 18 دعوى متصلة بعقود العمل رفعها أفراد كانوا يعملون بصفة متعاقدين سابقين في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات، وأن أحكاما غيابية صدرت ضد المنظمة في جميع الدعاوى الـ 18. ويعد مفاوضات مستفيضة، وافق المدعون على تسوية قضاياهم ضد المنظمة مقابل مبلغ إجمالي قدره 355 000 يورو، مع توقيع اتفاقات تسوية وتنازل عن الأحكام بين الأمم المتحدة

والمدعين ومحاميهم. وأبلغت اللجنة كذلك بأن مكتب الشؤون القانونية قاد العملية برمتها بالتشاور مع قاعدة اللوجستيات وإدارة الدعم الميداني. ووافق وكيل الأمين العام لإدارة الدعم العملياتي ووكيلة الأمين العام لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، بالتشاور مع مكتب الشؤون القانونية، على دفع مبلغ التسوية الإجمالي. واللجنة الاستشارية على ثقة في أن الأمين العام سيتخذ التدابير اللازمة لمنع وقوع مثل هذه الحالات في المستقبل.

سادسا - الخلاصة

31 - يرد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي للفترة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019 في الفرع السادس من تقرير الأداء (A/74/620). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقيد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ 370 100 دولار للفترة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019، وكذلك الإيرادات/التسويات الأخرى البالغة 2 694 200 دولار للفترة المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2019.

32 - ويرد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 في الفرع الخامس من الميزانية المقترحة (A/74/730). ومع مراعاة الملاحظات والتوصيات الواردة أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض الموارد المقترحة بمبلغ 214 100 دولار من 62 852 300 دولار إلى 62 638 200 دولار. وتوصي اللجنة الاستشارية كذلك بتقسيم المبلغ المذكور أعلاه تناسيباً على ميزانيات فرادى عمليات حفظ السلام العاملة لتلبية احتياجات تمويل قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021.